الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة
المعقودة يوم الثلاثاء
٨ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٤
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد ديتز (النمسا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد سيلي

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

(أ) الأمم المتحدة ؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛

(د) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ؛

التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛

(ى) صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

البند ١١٥ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

UN/SA COLLECTION
UN LIBRARY
OCT 23 1984

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/39/SR.7
17 October 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

84-56547

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع) (المجلدات الاول والثاني والثالث و Corr.1 ، و Add.1-7، و Add.8 ، و Corr.1 ، و Add.9 ، و A/39/510) .

(أ) الأمم المتحدة ؛

(ب) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ؛

(ج) مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ؛

(د) وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ؛

(هـ) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ؛

(و) التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

(ز) صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ؛

(ح) صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ؛

(ط) مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ؛

(ى) صندوق الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

١- الانسة ايفانج (الكاميرون) : اعربت عن سرور وفدها ازاء الجهود الايجابية التي بذلتها الادارة لعلاج اوجه القصور التي لاحظها مجلس مراجعي الحسابات في تقريريه لعامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ ، وللاستجابة العاجلة لتوصيات المجلس بشأن زيادة فعالية الرقابة على الميزانية والتحسين الكبير في الادارة المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في عام ١٩٨٣ الذى اسفر عن زيادة الايرادات على النفقات بمبلغ قدره ٨٧ مليون دولار . وقالت ايضا ان وفدها يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها بعض الادارات لخفض ما لديها من عملات متراكمة غير قابلة للتحويل وان كان يرى انه يمكن بذل المزيد من الجهود .

٢- ورحبت بالملاحظات التي ابداها الرؤساء التنفيذيون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية . وأعربت عن املها في ان تتضمن التقارير في المستقبل ملاحظات مماثلة . واشارت الى الأهمية الخاصة لما يعتزمه الأمين العام من ابداء الملاحظات على تنفيذ توصيات المجلس مستقبلا .

٣- وقالت انه ينبغي التأكيد على ان أوجه القصور في الادارة المالية وفي تنفيذ المشاريع وفي جوانب اخرى للادارة لا تنم بالضرورة عن سوء استعمال او سوء تفسير الانظمة المالية . فهناك عوامل مختلفة مثل التقلبات في اسعار العملة ، والتغيرات في تدفقات التبرعات التي تحول دون تحقيق فعالية الادارات . وبالتالي ، من المهم ان تقوم جميع الدول الاعضاء بدفع التبرعات المعقودة في حينها .

٤- وأضافت انه على الرغم من تحسين الادارة ، فان معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ما زال يواجه صعابا مالية نظرا لان التبرعات المعقودة لا تضاهي الحد الأدنى لمتطلباته . وكان السبيل الوحيد الى موازنة الميزانية هو استبعاد بعض انشطة البحث وتجميد اربع من الوظائف الفنية الخمس في شعبة البحوث . واشارت الى ان المعهد ذو اهمية بالغة بالنسبة للبلدان الفتية . ومن المؤسف ان الافتقار الى الدعم المالي قد عرقل الى حد بعيد برامج التدريب والبحث التي تشتد الحاجة اليها .

٥- السيد نوران (المراقب المالي) : قال ان الادارة قد اتخذت اجراءات بالفعل استجابة الى عدد من التوصيات المقدمة من مجلس مراجعي الحسابات . وستقوم بتنفيذ بقية التوصيات بالكامل بالتشاور مع المجلس .

٦- وفيما يتعلق باعداد تقديرات الميزانية في الوقت المناسب ، اشار الى ان التعليمات المتعلقة باعداد الطلبات الخاصة بفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ قد صدرت في وقت مبكر الى حد بعيد عن الاعوام السابقة . وأضاف انه وفقا للأنظمة والقواعد الجديدة التي تنظم تخطيط البرنامج ، تم وضع جدول زمني محدد لاعداد واستعراض تقديرات الميزانية من جانب لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ، وسيكفل ذلك تقديم جميع وثائق الميزانية في الوقت المناسب .

٧- وقال ان مراجعي الحسابات قد وجهوا الانتباه الى عدم الامتثال لاجراءات الميزانية فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين . وأضاف انه قد وضعت اجراءات جديدة في عام ١٩٨٢ وان تطبيقها كان موضع المراجعة الداخلية مؤخرا . وتجرى ايضا دراسة مختلف التوصيات المقدمة بغية التوصل الى حل لأى مشاكل متبقية .

٨- وقال ان الادارة تشاطر مجلس مراجعي الحسابات القلق بشأن مستوى الالتزامات غير المصفاة ، وستقدم للجنة الاستشارية معلومات تفصيلية في هذا الصدد . وفي الوقت ذاته ، اتخذت عدة خطوات لخفض الالتزامات غير المصفاة ، بما في ذلك اجراء تحليل دقيق للغاية للالتزامات المعلقة واستعراض لأداء الموظفين المرخص لهم بتحديد الالتزامات .

(السيد فوران)

٩- وأضاف انه قد اتخذت خطوات ايضا لكفالة عدم تكرار الخلط فيما يتعلق بالبابين ٢٨ و ٣٢ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف . وسيجرى استعراض مقترحات الميزانية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ استعراضا وافيا لضمان قيد البنود مثل تجديد هياكل المهنى تحت الباب ٣٢ والبنود مثل صيانة المصاعد تحت الباب ٢٨ .

١٠- وأشار الى انه مما يبعث على السرور ان مراجعي الحسابات قد وجدوا ان ادارة الصناديق الائتمانية مرضية بوجه عام . وأضاف انه تبذل جهود دائبة لكفالة الامتثال التام للتعاليم الادارية بشأن الصناديق الاستئمانية وان المكاتب قد كلفت بمراقبة نشاط الصناديق الاستئمانية بدقة اكبر .

١١- وقال انه قد احرز تقدم في معالجة مواطن الضعف في النظام الآلي للمشتريات والمدفوعات . وأضاف انه وفقا لتوصيات مراجعي الحسابات سوف يدخل مكتب الخدمات العامة المزيد من التحسين على النظام وسيصدر كتيبات للاجراءات /للمستعملين . وليس من المتوخى ادخال اى اضافات رئيسية على النظام .

١٢- واستطرد قائلا ان الادارة بصدد وضع الخطط لبرنامج جرد مادى ينظم اجراء عمليات الجرد ويضمن فاعلية التكاليف . وتقرر اجراء جرد للمعدات المكتبية لتحديد مدى استخدام ممتلكات الأمم المتحدة وتوفير البيانات للجزء المادى .

١٣- وأضاف ان القضاء على حالات التأخير الادارى فيما يتصل بتسليم المساعدات المقدمة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وتفادى شراء المواد غير الملائمة من الاهداف التي تحظى بالأولوية . وقد خفض المكتب الاجراءات الادارية في الحالات الطارئة الى الحد الادنى . بيد انه تم الشروع في استعراض ممارسات الشراء لتحقيق استجابة اكبر للاحتياجات .

١٤- وفيما يتعلق بالسفر ،سوف تستكمل التحسينات التي تحققت نتيجة لتفويض السلطة لرؤساء المكاتب والادارات وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات اضافية تقتضي الحصول على الموافقة من مكتب الأمين العام على السفر فيما يتصل بالاجتماعات والمؤتمرات . ونظرا لان هذه الاجتماعات يحضرها عادة موظفون من عدة مكاتب ، فهناك حاجة لجهة وصل لتكفل التنسيق المناسب . وقد انفقت الأمم المتحدة ٣٠ مليون دولار على السفر الرسمي في عام ١٩٨٢ و ٢ر٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٣ و ٣ر١٧ مليون دولار في النصف الاول من عام ١٩٨٤ .

١٥- وقال ان التأخير في تسليم برامج التعاون التقني تثير قلقا مستمرا . ويجرى اتخاذ اجراءات لتقييم الفوائد المتحققة عن التدريب في برامج الزمالات في حين ادخلت تحسينات على ادارة برنامج الزمالة عن طريق جعل وظائف الدعم آلية .

(السيد فـــوران)

١٦- وأردف قائلا ان زيادة النفقات على المخصصات في بعض مشاريع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ترجع الى التأخير في اعداد الوثائق المنقحة الرسمية للمشاريع. وتبذل الجهود حاليا لخفض الوقت اللازم لتنقيح المشاريع. وفضلا عن ذلك تقع احداث فـــي بعض الاحيان تؤدي الى الابطاء في تسليم المشاريع . وتقوم اليونيدو حاليا بتنقيح بعـــض الاجراءات الخاصة بتنفيذ مشاريعها والابلاغ عنها .

١٧- وتعد دائرة المراجعة الداخلية التي تتسم بكفاءة عالية عونا هاما للادارة ولا سيما النظر الى الاتجاه نحو تحقيق اللامركزية وتفويض السلطة لجهات خارج المقر. وقد خضعت جميع عمليات المراجعة لمعايير المراجعة المتعارف عليها . وأدى الأخذ بالنهج القائـــم على النظم الى زيادة انتاجية الموظفين ، ومن شأن مواصلة التدريب تحقيق تحسين اضافـــي في نوعية المراجعة .

١٨- وأشار الى ان هناك مخاوف من ان تكون شعبة المراجعة الداخلية تضطلع بمهـــام تتجاوز حدود اختصاصاتها . وقال ان الأمر يقتضي مراجعين للحسابات للتثبت من انفـــاق المال في اوجهه الصحيحة فضلا عن فحص النفقات للتثبت مما اذا كانت موارد المنظمة تستخدم على نحو فعال واقتصادي . وقال انه ينبغي التأكيد على انه عملا بالقواعد الناظمة لتخطيـــط البرامج ، قامت الشعبة باستعراض الاجراءات التي يتبعها اولئك الذين يضطلعون بعمليات تقييم البرامج ، ولم تضطلع هي ذاتها بهذه العمليات . وأضاف انه سيجرى استعراض شامل لمهام المراجعة الداخلية بالاقتران مع اعداد تقديرات ميزانية الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

١٩- وقال انه تم استخدام احد الخبراء الاستشاريين لاستعراض عمليات التزويد بالاطعمة مع الاهتمام خاصة بالاسعار والتكاليف . وفور استعراض التقرير ، ستتخذ الادارة خطـــوات لاعادة ارساء الخدمات الغذائية على اساس تراعى فيه الاربحية .

٢٠- وسوف تصدر تعليمات جديدة لايضاح المسؤوليات في حالة ضياع الممتلكات التي فـــي حوزة الأمم المتحدة او الخاضعة لرقابتها . وينبغي ملاحظة ان جميع الطلبات المتعلقـــة بشطب الخسائر قد عرضت على مجلس حصر الممتلكات .

٢١- وقال انه على الرغم من ان مرتبات ١٧ من موظفي مركز التجارة الدولية قد حمّلـــت خطأ على الميزانية العادية ، فقد تم استرداد النفقات المعنية بالكامل من الاموال المخصصة لدعم البرامج . ولم يحدث نقل حقيقي للوظائف من الميزانية العادية للمركز الى حســـاب تكاليف دعم البرامج ، ووافقت ادارة المركز على ألاّ تسمح بتكرار هذه الحالة .

٢٢- السيد براون (المدير المعاون ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي) : قال ان البرنامج قد اتخذ تدابير بالفعل لعلاج أوجه القصور التي حددها مراجعو الحسابات . وأضاف ان ممارسة استخدام الخبراء الاستشاريين قبل أن تكون عقودهم معدة للتوقيع ستتوقف في كافة الحالات باستثناء الحالات الطارئة ، وقال ان عدد هذه الحالات ضئيل للغاية ، ويمثل أقل من واحد في المائة من مجموع الحالات . وبغية مراعاة الاقتصاد في انفاق الأموال المقدمة من الجهات المانحة ، سوف يقبل المدير المبادئ التوجيهية للسفر الرسمي التي وضعها الأمين العام للأمم المتحدة . واعتبارا من عام ١٩٨٥ ، سيقوم مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالنظر في تقرير مجلس مراجعي الحسابات بأكمله ، وسيبدأ بالتقرير عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ .

٢٣- السيد اداش (نائب المراقب المالي ، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة - اليونيسيف) : وجه الانتباه الى ملاحظات المدير التنفيذي بشأن تقييم المشاريع وهي الملاحظات الواردة في الفقرتين ٢ و٣ ، الفرع رابعا من الوثيقة A/39/5/Add.2 . وقال انه فيما يتعلق بالمناقصات التنافسية ، صدرت تعليمات لضمان عرض جميع المناقصات على لجنة استعراض العقود . وقد أبدى مراجعو الحسابات ملاحظات بشأن ما تقوم به لجنة استعراض العقود من الموافقة على أسعار عامة فيما يتعلق بمشتروات المركبات على التحديد . وقال انه تم التصريح باجراء عمليات الشراء المتكررة وفقا لقوائم المصانع لخفض حجم الأعمال الادارية نظرا لشراء حوالي ١٥٠٠ مركبة في السنة ، وتجرى اعادة النظر في هذه الممارسة وسيتم تعديلها اذا لزم الأمر .

٢٤- وقال انه فيما يتعلق بادارة النقد ، ينبغي ملاحظة انه في نهاية ١٩٨٣ لم يكن رصيد الحساب الجاري يزيد على مبلغ ١٥ مليون دولار ، معظمه مدرا للأرباح . وكان هذا المبلغ يمثل نحو ٢ في المائة من الأموال التي في حوزة اليونيسيف ومتوسط النفقات النقدية لفترة تقل عن أسبوعين . ويقل ذلك الى حد بعيد عن متوسط المستوى المتوخى في القواعد المالية للأمم المتحدة . واذا ازدادت الأرصدة النقدية على المستوى المطلوب ، فان الاجراءات المرعية تسمح باتخاذ تدابير تصحيحية فورية . وينبغي أيضا ملاحظة انه قد أجريت تجارب على حالة الرصيد الصفر لاتاحة الفرصة لليونيسيف كي يخفض أرصدته التي لا تدر أرباحا . ومهام الاستثمار تتركز في نيويورك مما يسمح بالادارة الفعالة التكاليف للأموال العامة .

(السيد أداش)

٢٥- وسوف يستكمل الجرد المادى الكامل لمقر اليونيسيف بحلول نهاية عام ١٩٨٤. وبغية خفض الأعمال الكتابية والتكاليف ، وزعت المسؤولية على المكاتب الميدانية تحقيقا للامركزية .

٢٦- وقال ان العديد من المتحدثين أثنوا على ادماج الملاحظات التي أبداها المدير التنفيذى لليونيسيف بشأن تعليقات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوثيقة A/39/5/Add.2. وأبلغ اللجنة بأن المدير سيسره مواصلة هذه الممارسة في المستقبل .

٢٧- السيد دود كينغ (وكيل الأمين العام، والمدير التنفيذى لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث) : قال انه يدرك ان اليونيتار لم يكن يتمتع بسمعة عالية في السنوات الأخيرة . فالمصاعب المالية للمعهد ، والناجمة عن تآكل الدعم المالي الذى تقدمه الدول الأعضاء ، لم تساعد على تحسين الأمور . غير انه يجرى الآن بذل كل الجهد لتغيير صورة اليونيتار . وهناك تدابير هامة ما فتئت تتخذ لتحسين الادارة كليّا . وقد تم احراز تقدم في هذا المجال خلال عام ١٩٨٣ ، على الرغم من أن اليونيتار ورث ميزانية تشكو من العجز المتأصل .

٢٨- ومضى الى القول بأنه تمّ اتخاذ مبادرتين بغرض القضاء على أوجه العجز في الميزانية . الأولى ، تأجيل مواعيد اجتماعات مجلس الامناء من أيلول/سبتمبر الى آذار/مارس أو نيسان/أبريل . وأصبح المجلس قادرا ، بمقتضى هذا الترتيب، على النظر في برنامج المعهد وميزانيته سنويا في ضوء مؤتمر الأمم المتحدة لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية . وفضلا عن ذلك فان اللجنة المالية لمجلس الأمناء المشكّلة من ممثلين لجميع البلدان الرئيسية المانحة ، هي أقدر على الاشراف على استخدام الموارد وتقديم المشورة بشأن المستوى المرغوب لميزانية اليونيتار في ضوء الدخل المتوقع .

٢٩- والمبادرة الثانية التي اتخذها المدير التنفيذى هي عرض ميزانية متوازنة لعام ١٩٨٤ على مجلس الأمناء . ولكن تلك الميزانية لم يمكن انجازها ، للأسف ، الاّ عن طريق ازالة معظم الأنشطة التي يمولها الصندوق العام في مجال البحوث . ونتيجة لذلك ، تقلصت مهام اليونيتار الى حدّ ما بسبب الحاجة الماسة الى مليون واحد من الدولارات لتمويل جميع الأنشطة على النحو الكافي . ولو تم تقديم تبرعات أكثر سخاء في عام ١٩٨٤ لأمكن لليونيتار اعادة شعبة البحوث الى حالتها السابقة بعد أن أوشكت على التوقف عن العمل .

(السيد دود كينغ)

٣٠- وفيما يتعلق بفعالية تكاليف عمليات اليونيتار ، أشار الى أنه بفضل استخدام مواهب كبار المسؤولين في الأمم المتحدة بلا مقابل في الدورات التدريبية للمعهد ، وبفضل الاستخدام المماثل للطلبة الداخليين القادمين من جامعات عديدة في منطقة نيويورك سعيا لاجراء أنشطة للبحوث ، فان كل دولار ينفقه اليونيتار على التدريب والبحث أصبح يعود الآن بثلاثة أو أربعة اضعافه . وأضاف ان عمليات اليونيتار هي في الواقع من الاستثمارات الطيبة كما ان فعالية تكاليفها بالغة الارتفاع .

٣١- وعن ترتيبات التمويل الطويل الأجل ، قال ان مجلس الأمناء يعترف تماما بأنها قد تستغرق بعض الوقت قبل وضع الحل المقترح لمشكلة ضمان التمويل قيد العمل . ولذلك فانه يوصي بأن يطلب الأمين العام في غضون ذلك من الدول الأعضاء زيادة التبرعات المقدمة زيادة كبيرة تكفل أن تصبح موارد الصندوق العام للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ على مستوى يسمح للمعهد بمواصلة أعماله بكفاءة .

٣٢- وعن اعادة تنشيط نظام التبرعات نفسه ، قال ان أول تدبير يتخذ لذلك الغرض سيتمثل في تشجيع أكبر عدد ممكن من البلدان النامية على الاعلان عن تبرعاتها خلال المؤتمر القادم للاعلان عن التبرعات والذى سيعقد في ٧ و٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ . والتدبير الثاني هو أن تسعى كل من الدول الأعضاء الى زيادة اشتراكها بما لا يقل عن الثلث الواحد بحيث يصبح من الممكن القضاء على أوجه النقص في الموارد في عام ١٩٨٥ . أما التدبير الثالث فهو انشاء صندوق احتياطي لاستخدامه ، عند الاقتضاء ، في تعويض النقص في التبرعات وتجنب الاحتياج الى تعديل كفة الميزانية عن طريق اقفال شعب أمانة اليونيتار . وأعرب عن الأمل في أن تنظر كل من الدول الأعضاء في هذه التدابير الثلاثة على أنها من الأمور الملحة .

٣٣- السيد ويترين (نائب المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية) : قال ان صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية يرحب بالتوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات وانه ملتزم باتخاذ الاجراءات المطلوبة ازاءها حسب الاقتضاء . وأضاف انه مغتبط اذ يرى أن المجلس عاد في ١٩٨٣ الى مواصلة مراجعة الأنشطة الميدانية للصندوق . وقال ان ملاحظاته وتوصياته بالغة القيمة ، ويمكن الاستفادة منها لما فيه مصلحة جميع المكاتب الميدانية .

(السيد ويتريدن)

٣٤- وعن أوجه النقص المتعلقة بتنفيذ المشاريع ، أكد للّجنة انه يجرى تعزيز الاجراءات الآن ، وفقا لتوصية مجلس مراجعي الحسابات ، لتجنب صرف أى نفقات قبل اصدار المخصصات . أما عن عدم الكفاية في المراجعة الداخلية لحسابات صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، فقال ان الادارة حرصت في عام ١٩٨٣ على مواصلة الحوار مع الشعبة لاجراء استعراض دورى لحسابات الصندوق المذكور ، وانه تمّ عقب ذلك توسيع النطاق الذى تغطيه المراجعة الداخلية .

٣٥- واستأنف قائلا ان مجلس مراجعي الحسابات قدم توصيتين محددتين الى صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية فيما يتعلق بمعايير الاقامة والسفر واستخدام الخبراء الاستشاريين . ومن ثمّ فان صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية يوافق ، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، على اتباع معايير واجراءات السفر المطبقة في الأمم المتحدة . أما بالنسبة لاستخدام الموظفين السابقين كخبراء استشاريين فان كل جهد سوف يبذل للامتثال الى توصية المجلس .

٣٦- السيد نيلسون (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : قال ان التعليقات والمسائل المنبثقة عن نظر اللجنة الخامسة في تقارير المجلس تشجع مراجعي الحسابات في مهمتهم في مجال الاسهام بالمزيد من تحسين أمور كثيرة منها فعالية الاجراءات المالية ، ونظام المحاسبة ، والضوابط المالية الداخلية ، وبوجه عام ، تنفيذ وادارة أعمال المنظمة .

٣٧- وفيما يتعلق بقلق ممثل الولايات المتحدة من زيادة الخسائر في خدمات المطاعم في المقر ، أجرى المجلس ، ضمن مراجعته لحسابات فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، استعراضا مؤقتا للأنشطة المدّرة للعوائد في نيويورك ، وجنيف ، وفيينا ، ويشمل الاستعراض خدمات المطاعم في نيويورك . كما تمّ تقديم عدد من التوصيات الى الادارة التي أشارت الى أنها سوف تشرع في اتخاذ اجراء يكفل سلامة العملية المالية . وسوف يوالي المجلس ذلك بالاستعراض المتعمق ، كما سترد في تقريره الى الجمعية العامة عام ١٩٨٦ تعليقات حول هذا الموضوع .

٣٨- وأردف قائلا ان ممثل الهند اقترح عدم اثقال كاهل المراجعة الداخلية للحسابات بعمليات تقييم للبرامج ، وان المجلس يشاطره ذلك القلق . غير انه يود أن يذكر ان المراجعة الداخلية للحسابات ينبغي أن تشارك في استعراضات التقييم الجارية لقياس فعالية اداء البرنامج والابلاغ عن ذلك . ولكنه لا يتوقع للمراجعة الداخلية للحسابات في العادة أن تشارك في عملية التقييم الفعلية .

(السيد نيلسون)

٣٩- أما عن المسائل التي سبقت معالجتها في تقرير عام ١٩٨٢ بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي ورد ذكرها مرة أخرى في تقرير عام ١٩٨٣ فأشار الى أن تلك المسائل تتصل بزيادة الأرصدة النقدية في المكاتب الميدانية وقد ورد تلخيص لها تحت بند ادارة النقد في كلا التقريرين . وقال ان المجلس لاحظ أيضا ، فيما يتعلق بأنشطة المشاريع ، ان عدم كفاية الاجراءات المتخذة من جانب الادارة بشأن المشاريع المستكملة التنفيذ والنفقات التي تزيد على المخصصات لا تزال مستمرة . وسوف ترد اشارة محددة الى هذه الحالات في التقارير المقبلة .

البند ١١٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة: تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/39/11 و Corr.1)

٤٠- السيد بنهيروغوياريس (البرازيل):قال ان وفده يشعر بخيبة الامل من عدم تمكن لجنة الاشتراكات ، رغم جهودها الجديرة بالثناء ، من ايجاد طرائق بديلة لوضع جدول للانصبة المقررة . وان ما توصلت اليه من الاستنتاج بانه ينبغي مواصلة استخدام الدخل القومي بصورته المعدلة الراهنة ريثما يتم اجراء المزيد من الدراسات ، هو استنتاج لا يتسم بالكفاية .

٤١- واضاف انه توجد مع ذلك توصيتان قدمتهما اللجنة تمثلان تقدما هاما . الاولى ، وتذهب الى اعتماد طريقة للحد من حالات التفاوت المفرطة في المعدلات الفردية للانصبة المقررة من جدول لاخر ، وهي توصية تبدو حسنة التصميم وان كانت لاتزال قاصرة عن بلوغ الكمال . والالية اللازمة للحد من هذا التفاوت هي التحسين في عملية قسمة النفقات ، وهو ما يلزم بصورة ماسة منذ وقت طويل . غير انه ينبغي عدم استبعاد المزيد من اجراءات التخفيف من الاعباء في عملية تقرير الانصبة .

٤٢- وقال ان التوصية الثانية ، وهي رفع الحد الاعلى للخصم المسموح به للدخل الفردى المنخفض الى ٢٢٠٠ دولار ، تنال التاييد الكامل من وفده غير انه كان من الافضل تقديم بيان اوضح عن الحاجة الى اعادة النظر بصورة دورية في حدود ودرجات الاغاثة المعتمدة في هذه الصيغة ، لان اعادة النظر الدورية ، وان لم تتخذ بالضرورة شكل فهرسة تلقائية ، ستتيح الفرصة لازالة التشويهات التضخمية واوجه التفاوت المتزايدة بين نصيب الفرد الواحد من الدخول في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو . واضاف ان اعادة النظر هذه ضرورية بوصفها سمة لا تتجزا من سمات صيغة الخصم المسموح به الان للدخل الفردى المنخفض .

٤٣ - ومضى يقول ان نتائج الدراسة عن تطبيق المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على المنهجية الحالية لتقرير الانصبة كانت مخيبة للامال . لان ما تنطوى عليه هو انه مهما كانت المؤشرات التي يقع عليها الاختيار ، ومهما كان الوزن الذى يعطي لكل مؤشر ، ومهما كانت المعايير المعتمدة ، فان الاثار ستكون ضارة بالنسبة للغالبية الكبيرة من البلدان النامية . وانه يشك في ان تكون هذه الاثار مستمدة من عيوب متأصلة في الطريقة ، بل يرى ان اللجنة لم تكرس لا الوقت ولا الموارد التقنية اللازمة لاجراء دراسة علمية صحيحة . وقال ان المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية التي تظهر في القوائم القصيرة والطويلة الاجل تبدو وكانها قد اختيرت بصورة عشوائية دون المراعاة الواجبة لعلاقة كل مؤشر بالقدرة على الدفع ، كما ان التقرير غامض جدا فيما يتعلق بالمعايير التي وجهت عملية اختيار تلك المؤشرات .

(السيد بنهيرو غويماريس ، البرازيل)

٤٤ - وقال انه يبدو ، فضلا عن ذلك ، ان اختيار المعيار المستخدم لمقارنة المؤشرات قد تم حتى بطريقة ابعد عن الروح العلمية . وفي هذا الصدد ، فان وفده يعترض رسميا على ادراج البرازيل في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغرض وضع معيار له وزنه المعين . لان المؤشرات الاقتصادية - الاجتماعية للبرازيل ، وهي من البلدان النامية ، تعكس تماما المشاكل العسيرة والاختلالات الحادة التي تسم البلدان النامية بوجه عام ؛ وان استخدام مؤشراتها الاقتصادية - الاجتماعية في خفض مؤشرات بلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا يمكن الا ان يشوه هذه الممارسة .

٤٥ - وفيما يتعلق بالشكوى الواردة في التقرير عن ان الممارسة لا يمكن ان تكون اكثر دقة بسبب الافتقار الى البيانات المتاحة او بسبب عدم قابلية هذه البيانات للمقارنة ، اشار الى ان هذه المصاعب موجودة ايضا فيما يتعلق بالدخل القومي ؛ ولكن ذلك لم يحل مطلقا دون استخدام الطريقة الحالية في تقرير انصبة الاشتراكات .

٤٦ - وقال ان وفده يخالجه احساس قوى بان من الضرورى اجراء دراسة اكثر استفاضة وفي ظروف ملائمة وبالموارد الصحيحة . وقد يكون من بين الاحتمالات ان تطلب لجنة الاشتراكات من المكتب الاحصائي للامم المتحدة اعداد دراسة علمية وشاملة حقا عن المسالة في اطار زمني معقول . ويمكن لهذا النهج ، بتكلفة زهيدة ، ان يوفر على اللجنة الوقت والجهد اللازمين لصياغة المادة الاولية الاحصائية .

٤٧ - ومضى يقول ان لجنة الاشتراكات تصدت ايضا لمشاكل تحويل سعر الصرف . وان وفده يرحب بالدراسات الجديدة عن اسعار الصرف بالسعر المعدل وعن اوجه التفاوت في القوة الشرائية ، ويثق في ان اوجه التقدم التقني ستجعل من الممكن النظر في استخدام هذه الطرائق عمليا . كما يرحب وفده بالمقرر الذى اتخذته اللجنة بان ترجو من الامين العام الشروع في اجراء دراسة مقارنة للطرق التي تستخدمها المنظمات الدولية في تحديد قسمة نفقاتها . وان هذه الدراسة ستفيد بوصفها مرجعا قيما لاعمال اللجنة ومصدرا للمعلومات لجميع الدول .

٤٨ - واستطرد قائلا ان وفده شديد الادراك للقلق الذى اعربت عنه لجنة الاشتراكات فيما يتعلق بمسالة المديونية الخارجية . ومن المستحيل تجاهل تلك المشكلة التي تؤثر بدرجة خطيرة على الحياة الاقتصادية لكثير من البلدان النامية وتضعف قدرتها على الدفع . وقال ان ما اعلنته اللجنة من عزمها على ايلاء الاعتبار لهذه المشكلة عند اعداد جداول الانصبة المقررة ينبغي ان يترجم الى اجراء ملموس . كما ان المشاكل التي تواجهها البلدان التي تكابد من الديون الخارجية الثقيلة لا تظهر في احيان كثيرة

(السيد بنهيرو غويماريس ، البرازيل)

في الاحصاءات التي تستخدم عادة في وضع جدول الانصبة المقررة . ومع ذلك ، فان المشاكل حقيقية وتتطلب الاغاثة السريعة . ومن الاهمية البالغة للجنة الاشتراكات ولدورتها القادمة اعتماد التدابير الضرورية ، في جولة التخفيف او في اى مرحلة اخرى من العملية ، لتقديم هذه الاغاثة .

٤٩ - السيد أوديمي (نيجيريا) : لاحظ أن الاستنتاجات التي توصلت اليها لجنة الاشتراكات ، فيما يتعلق باستخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، سواء بالاقتصار على استخدامها وحدها ، أو بالجمع بينها وبين الصيغة الحالية ، استنتاجات واضحة . وقال ان وفده وجد نفسه لذلك مضطرا لمشاركة اللجنة في رأيها بأنه لا يوجد بديل أفضل للأسلوب الحالي لتحديد الحصص . وأضاف أنه ينبغي تناول الأسئلة المتعلقة بما اذا كانت اللجنة قد استنفذت قائمة المؤشرات ذات الصلة أو لم تستنفذها ، أو ما اذا كان من الممكن الحصول على نتائج مختلفة باستخدام مزيد من المؤشرات بأوزان مختلفة ، عندما تتاح أدوات مفاهيمية وعملية أفضل .

٥٠ - واسترسل يقول أنه نظرا لعدم وجود بديل في الوقت الحاضر للاستمرار في استخدام المنهجية الحالية ، فانه ينبغي تدقيق عناصر هذه المنهجية بعناية بهدف تطبيقها بصورة أكثر انصافا . وأضاف أن وفده يؤيد ، في هذا الصدد ، تنقيح النسب المئوية للخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض ، بزيادته الى ٢٠٠ ٢ دولار غير أنه يعتقد أن اللجنة يجب ان تجد أساسا معقولا لزيادة مستوى هذا الخصم . كما أن وفده يرى ، فيما يتعلق بمشكلة اعادة توزيع العبء المالي الناجم عن زيادة الخصم المسموح به ، أن من واجب جميع الدول الأعضاء ذات الدخل الفردي الذي يزيد على هذا المستوى أن تتحمل بصورة تناسبية أنصبتها المقررة في العبء .

٥١ - ومضى يقول أنه كما جاء في الفقرة ٣٨ من تقرير اللجنة ، قررت اللجنة استمرار الحفاظ على فترة الأساس الاحصائية التي طولها عشر سنوات للجدول القادم الذي يغطي الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . وقال ان وفده يؤيد هذا القرار ، رغم أنه يفضل فترة أساس أقصر طولها خمس سنوات . وأضاف أن وفده مع ذلك ، لا يؤيد الاقتراحين (أ) و (ب) الواردين في الفقرة ٣٧ .

٥٢ - ومضى يقول أنه فيما يتعلق بطرق تجنب التغييرات المفرطة في المعدلات الفردية للأنصبة المقررة بين جدولين متتاليين ، فان وفده يؤيد قرار اللجنة الموضح في الفقرة ٤٩ ، ويعتقد أن الدول التي تستفيد من صيغة الحدود ينبغي أن تستبعد من عملية توزيع الحصص التي ستنتج عن تطبيق هذا القرار . وأضاف أن ذلك ينبغي ألا يحول مع هذا ، دون اتخاذ أي اجراء آخر للتخفيف من حالة الدول الأعضاء التي تعاني من مصاعب اقتصادية ومالية .

(السيد أوديمي ، نيجيريا)

٥٣ - واستطرد قائلا أنه لكي يكون جدول الأنصبة أكثر انصافا ، ينبغي للمكتب الاحصائي بالأمم المتحدة أن يحسّن من جمع البيانات الاحصائية التي تستخدم في تقدير الدخل القومي . وأن هناك مشاكل مستمرة تتعلق بتسوية معدلات التضخم ، وتحويل أسعار الصرف ، وأنه ينبغي القيام بمزيد من الدراسات عن أسعار الصرف المعدلة حسب حركة الأسعار ، وتعادلات القوة الشرائية كي يتسنى ازالة الاختلالات من الجدول ، والتي تعزى حاليا الى مشاكل التضخم وتحويل أسعار الصرف .

٥٤ - وأردف يقول أن وفده يؤيد الاستنتاج الوارد في الفقرة ٥١ من التقرير بأنه ينبغي استخدام الدخل القومي المعدل بصيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردي المنخفض ، في وضع الجدول التالي للأنصبة المقررة . وأنه من رأى وفده كذلك ، أنه كلما اتسم أسلوب تقدير الأنصبة المقررة بالتبسيط ، كانت نتيجته أفضل في التطبيق ، وأنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل دراسة عناصر المنهجية الحالية لجعلها أكثر بساطة وانصافا . وأضاف أنه بدلا من الدعوة في الوقت الحالي للقيام بدراسة أخرى تتعلق بأساليب بديلة ، ينبغي للجنة الخامسة أن تولي عنايتها صوب طرق توسيع قاعدة موارد الأمم المتحدة .

٥٥ - وقال ان وفده لا يشارك بعض الدول الرأى الذى ذهبت اليه ، وهو أن دولا أعضاء معينة تدفع الجزء الأكبر من المساهمات ولا تحصل في المقابل على أى شيء ، على حين أن اولئك الذين يدفعون نسبة أقل يحصلون على كل شيء من المنظمة . وأضاف أن مثل هذه الآراء لم يحالفها التوفيق . فالواقع أنه مثلما أخذت بعض الظروف المخففة في الاعتبار عند اعداد أول جدول للأنصبة المقررة في عام ١٩٤٦ ، توجد الآن في بعض الدول الأعضاء بعض الظروف الاقتصادية والمالية التي تدعو الى التخفيف ، ولا يمكن ، ولا ينبغي تجاهلها عند وضع جداول الأنصبة المقررة في المستقبل ، حتى لو استمر استخدام المنهجية الحالية . فالقضية ليست قضية غني ضد فقير ، ولكنها قضية تتطلب تكاتف الوفود معا في البحث عن أسلوب منصف ، وواقعي ، وعملي لتحديد الأنصبة المقررة .

٥٦ - السيدة رودريجوز (فنزويلا) : قالت ان وفدها يؤيد اقتراح لجنة الاشتراكات بأن تتابع اللجنة دراسة الأساليب المختلفة التي تستخدم في تقييم قدرة الدول الأعضاء الحقيقية على الدفع . وأضافت أن أساليب التقييم التقليدية لا تعكس الوضع الحالي الذى يؤدى فيه ارتفاع معدلات الفائدة ، وفداحة الديون الخارجية الى خلق صعوبات خطيرة للبلدان النامية . وأنه عند اعداد جداول الأنصبة في المستقبل لابد من ايجاد اساليب تسوية منهجية تأخذ في الاعتبار الحالة الاقتصادية والمالية الخطيرة في العالم ، لا سيما الديون الخارجية للبلدان النامية التي تعكس الفوضى النقدية والمالية الدولية .

(السيد رودريجوز ، فنزويلا)

٥٧ - وأردفت تقول ان وفدها يشارك الوفود الأخرى في تأييد المبدأ القائل بأنه ينبغي عدم زيادة معدلات الأنصبة المقررة للبلدان النامية ، التي تأثرت جميعها بالأزمة العالمية . وأنه يعتقد أيضا أن فترة الأساس الاحصائية التي طولها عشر سنوات ينبغي أن تخفض كي تعبر بأمانة أكبر عن الظروف الاقتصادية ، وأنه ينبغي الاهتمام بمؤشرات السنوات النهائية من فترة الأساس أكثر من الاهتمام بمؤشرات السنوات الأولى من الفترة . وأخيرا ، اختتمت قائلة أنه ينبغي اعداد دراسة أخرى تتعلق بالاستخدام المحتمل للمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية .

٥٨ - السيد لورينزو (البرتغال) : لاحظ أنه بينما يتسم التقرير المعروض على اللجنة الخامسة بأنه ايجابي ، ومبشر على السواء ، فلا يزال هناك الكثير الذى ينبغي عمله ، وأضاف ان وفده يأمل ان تواصل لجنة الاشتراكات عملها الجيد ، حتى يكون امام اللجنة الخامسة ، في الدورة الاربعين ، جدول للأنصبة يحظى بموافقة جميع أعضائها ، والا تجد ما يغريها مرة أخرى على احلال خبرائها محل خبراء لجنة الاشتراكات .

٥٩ - وأردف يقول ان وفده يعرب عن تقديره لجهود اللجنة من أجل ايجاد طرق جديدة لتقييم القدرة الحقيقية على الدفع لدى الدولة العضو . وقال انه من المفارقات ان اللجنة توصلت الى استنتاج مفاده ان ادخال هذه المؤشرات سينتج عنه معدلات حصص مقررة أعلى بكثير بالنسبة لمعظم البلدان النامية . اما نتائج دراستها المتعلقة بطرق تجنب التغييرات المفرطة في المعدلات الفردية للأنصبة المقررة فتبدو مرضية الى حد ما . وأضاف ان وفده ، مع ذلك ، لا يمكن أن يقبل اى احتمال لوجود حالة تكون اللجنة فيها غير قادرة على أن تأخذ في الاعتبار اى مصاعب اقتصادية أو مالية غير عادية للدول الأعضاء المعنية ، كما حدث في الماضي عن طريق عمليات التخفيف. وأضاف انه مما يبعث على التساؤل أيضا ما اذا كانت الزيادة التعسفية الى حد ما ، في الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل الفردى من ١٠٠ ٢ دولار الى ٢٠٠ ٢ دولار زيادة عادلة بالنسبة لجميع الأعضاء ، أم لا . ومما يبعث على التشجيع ، من ناحية أخرى ، ملاحظة ان اللجنة مدركة للمشاكل الحادة التي تواجهها بلدان عديدة ، نتيجة لارتفاع مستويات الديون الخارجية .

٦٠ - وقال ان وفده واثق من ان جمع البيانات الاحصائية واستخدامها في عام ١٩٨٥ لتطوير جدول الانصبة المقررة الجديد سوف تتم بصورة أفضل مما كان عليه في المناسبة السابقة ، عندما حدث استياء على نطاق واسع ، بسبب اعتماد البيانات بصورة كبيرة على حدس الأمانة العامة واسقاطاتها .

٦١ - السيد مارون (اسبانيا) : لاحظ انه بينما يدرس تقرير لجنة الاشتراكات بصورة متعمقة عناصر شتى تستخدم حاليا في وضع جدول الأنصبة المقررة ، ويقدم مقترحات وتحليلات مفيدة ، فان اللجنة لم تستكمل بعد ولايتها ، نظرا لأنها لم تتقدم باقتراحات محددة لتنفيذ القرارين ٣٦/ ٢٣١ ألف و ٣٧/ ١٢٥ باء .

٦٢ - وأردف قائلا ان الدخل القومي هو أهم عنصر يؤخذ في الاعتبار عند وضع جداول الأنصبة المقررة ، الا انه يحتاج لأن يستكمل بمؤشرات أخرى . وان وفده لذلك أصيب ، الى حد ما ، بخيبة أمل عندما علم من تقرير اللجنة انه لا يوجد نظام يتعلق بوضع جداول

(السيد مارون ، اسبانيا)

الأنصبة المقررة يمكن تطبيقه بخلاف النظام المعمول به حاليا . وقال ان الاستنتاج الذى توصلت اليه اللجنة ، بعد ان درست بتعمق البديل الرابع الذى أخذت به اللجنة الخامسة في الدورة الثامنة والثلاثين ، وهو ادخال مؤشرات اجتماعية واقتصادية معينة ، هو ان هذا البديل لا يمكن الاعتماد عليه . وأضاف ان وفده يتساءل عما اذا كان عدم احراز تقدم في هذا الموضوع يرجع الى ان النظام المقترح ليس بأفضل من النظام الحالي ، أو بالاحرى الى افتراض اللجنة البديهي بأن التغييرات المقترحة ستكون غير مقبولة بسبب تأثيرها السلبي على عدد كبير من البلدان .

٦٣ - واسترسل يقول ان وفده يرى ان تغيير النظام الحالي من شأنه أن يؤدى لا محالة الى زيادة في مساهمات بعض الدول ، وانخفاض في مساهمات بعضها الآخر ، مع بقاء معدلات عدد قليل فقط من الدول عند مستواه الحالي . وقال انه اذا عرفت مقدما النتيجة العددية للتغيير واثارها العملية ، سيكون المصير الحتمي لهذا التعديل الميكانيكي الصرف هو الاعتراض من جانب الدول التي ستزيد انصبتها المقررة . ونتيجة لذلك ، ينبغي تغيير الاجراء المتعلق بتحليل الاصلاحات المطلوبة في هذا المجال وتقديم مقترحات بشأنها ، حتى تتمكن الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة من اعتماد نهج موضوعي ، ونزيه لاجراء تعديلات هيكلية في جوهرها ، مع مراعاة ما تسهم به في أهداف تحقيق العدالة والانصاف . وأضاف انه لو اجريت التعديلات على هذا الاساس ، فمن المرجح ان تصبح الدول الأعضاء أقل رفضا لها ، كما يمكن في العادة التخفيف بوجه خاص من اى عواقب متطرفة بوضع حدود عليا ، او نهايات تتماشى مع الحدود المقترحة في الفقرة ٤٩ .

٦٤ - واستطرد قائلا ان وفده لاحظ طرح مقترحات محددة تتعلق فحسب بموضوعين ثانويين ، وهما صيغة التسوية المتعلقة بالدخل الفردى المنخفض ، وطرق تجنب التغييرات المفرطة في المعدلات الفردية للأنصبة المقررة بين جدولين متتاليين . وقال ان وفده يجد ان الاقتراحين مقبولان ؛ فزيادة صيغة الخصم المسموح به فيما يتعلق بالدخل القومي المنخفض اقتراح معقول تماما ، كما ان وضع حد أعلى للزيادات بين جدولين متتاليين يفي بما أثير حول ذلك من اهتمامات في دورات سابقة للجمعية العامة . وأضاف ان وفده يدرك ان وضع هذه الحدود يمكن ان يشكل تدخلا في الطابع التدرّجي للجداول ، غير انه يعتقد ان المزايا التي تقدمها هذه الحدود تفوق بمراحل العوائق التي تنطوى عليها ، وتتمثل في الضمانة التي توفرها لجميع البلدان ضد التغييرات المفاجئة في المعدلات التي يمكن ان تنتج عن النظام الحالي . كما أن الحد ، فضلا عن ذلك ، يمكن ان يسهل في المدى الطويل الاستخدام التدريجي لأساليب جديدة لحساب جداول الانصبة المقررة ، ويمكن ان يؤدى تطبيقها الى احداث تعديل كبير في المعدلات

(السيد مارون ، اسبانيا)

الحالية . وأضاف ان وفده يعتقد للسبب نفسه ،ان فترة الأساس التي طولها عشر سنوات مفرطة في الطول ، وانه نظرا لوجود آلية مستقلة الآن بالفعل ،بما يكفل قدرا من الاستقرار للجداول ، ويحمي كل دولة من التغييرات المفرطة ، فان كل عنصر في نظام تحديد الحصص ينبغي ان يعنى بوظيفته الاساسية . كما يجب لذلك ، جعل فترة حساب مستويات الدخل اقرب ما تكون للسنة المالية التي ستسرى عليها ، اذا ما اريد الحفاظ على سلامة مبدأ القدرة الحقيقية على الدفع . وقال انه اذا اخذ بفترة اساس أقصر، فمن شأن ذلك ان يعكس الحالة الحقيقية لاقتصاد كل دولة بصورة فورية في معدل النصيب المقرر لها ، الأمر الذى يضمن تطبيق مبدأ القدرة على الدفع تطبيقا حقيقيا . كما أن وفده يقبل أيضا بديلا آخر يتمثل في اعطاء وزن اكبر للبيانات الخاصة بالسنوات الثلاث الختامية لفترة الاساس ، التي تعكس القدرة الحقيقية على الدفع لدى البلدان بصورة اكثر دقة .

٦٥ - واردف قائلا ان مشاكل التضخم وتحويل اسعار الصرف المشار اليها في التقرير ، في الفقرات من ٢٧ الى ٣٣ ، مسألة تثير قلقا عاما . وان اسبانيا نادت ، بوجه خاص ، في مناسبات سابقة باتخاذ اجراء شامل لتقييم التضخم وتجنب أثره الذى يستعصي على القياس عند حساب المساهمات . وانه بينما يعي وفده الامكانات التي يتيحها استخدام العوامل التصحيحية مثل أسعار الصرف المعدلة حسب حركة الأسعار ، وتعادلات القوة الشرائية ، فانه يدرك أن الحالة الراهنة للمهارات في هذا المجال تستصوب ايلاء مزيد من النظر للعلاقات بين آلية التحويل التقليدى لأسعار الصرف وعامل تسوية الدخل القومي المشتق من أسعار الصرف المعدلة حسب حركة الاسعار وتعادلات القوة الشرائية . وقال ان وفده يؤيد قرار اللجنة في هذا الصدد ، ويعرب عن امله في تحقيق تقدم كبير في هذا المجال في المستقبل ،رغم ان لديه بعض الشكوك في سلامة الاسلوب ، والمصاعب التي تكمن في اجراء تقييم موضوعي للعناصر المختلفة المطلوب وزنها من أجل تحديد معدلات تصحيح التضخم وأسعار الصرف الاسمية .

٦٦ - واختتم كلمته قائلا ان وفده أكثر تفاؤلا فيما يتعلق بجدوى استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية رغم اخفاق لجنة الاشتراكات حتى الآن في ايجاد بديل قابل للتطبيق . وقال ان وفده يوافق على ان الاوزان التي تعطى للعوامل المختلفة تشكل مصاعب حقيقية ، ومع ذلك ، فهناك امكانية للتوصل الى نتائج مختلفة ، باستخدام أوزان أو بدائل مختلفة ، مما يسمح على الاقل باجراء مناقشات حولها في اللجنة الخامسة، لتلبية احتياجات القرار ٣٦/ ٢٣١ الف .